انعكاسات اللاأمن الاقليمي على الشريط الحدودي في الدول المغاربية وآثاره على التنمية.

د. ليندة شرابشة أستاذة محاضرة –ب–
جامعة سوق اهراس.

الملخص:

لقد شهد العالم العربي العديد من التحولات الكبيرة التي أثرت على أمنه و استقراره و لم تكن تلك التحولات محض الصدفة بل كانت بفعل فاعل من خلال ظهور ما يسمى " **بثورات الربيع العربي**"هذه الأخيرة التي تمت على شكل ثورات داخلية ، و تظاهرات من طرف الشعوب تسودها الفوضى و أعمال التمرد الغاية منها اسقاط أنظمة الحكم و القضاء على القادة و من ثم تغيير نمط السلطة، شكلها، و الدعوة الى التغيير، و بالفعل تحقق ذلك في بعض الدول كمصر، تونس، ليبيا الا أن ذلك كانت له انعكاسات و آثارا سلبية على جميع الأصعدة و في شتى المجالات التنموية اذ أصبح الاقتصاد هشا، انتشرت العديد من الظواهر كالإرهاب، التهريب، الهجرة غير الشرعية....و بالتالي مس ذلك بالدول المجاورة و أثر سلبا على المناطق الحدودية على وجه التحديد. و من ثم وجدت الجزائر نفسها ملزمة بالحفاظ على أمن حدودها و ضمان الاستقرار و الأمن الداخلي من جهة و من جهة ثانية تقديم المساعدات و الاعانات مادية اقتصادية و حتى عسكرية للدول المجاورة.

لذا سوف نتطرق في مداخلتنا الى معالجة اشكاليات اللاأمن و عدم الاستقرار السياسي على الشريط الحدودي و انعكاساته على التنمية في الدول المغاربية.

Résumé :

Le monde arabe a été témoin de nombreuses transformations qui ont affecté sa sécurité et sa stabilité et ont conduit à l'émergence de révolutions et de troubles internes appelés révolutions du Printemps arabe, qui ont eu des répercussions négatives sur les divers domaines de la sécurité, de l'économie et même du développement dans ces pays, et ont propagé de nombreux phénomènes tels que le trafic Cela a eu un impact sur les zones frontalières qui se sont appauvries et fragilisées, obligeant tous les pays à sécuriser leur bande frontalière et à œuvrer au développement de leur économie.

Les mots clé :

Les zones frontières - Développement - Sécurité.

مقدمة:

لا يخفى على الكل الأزمات و الكدمات التي مرت بها الجزائر في مرحلة العشرية السوداء الا أن ذلك أكسبها القوة و التجربة و الخبرة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة و الجريمة الارهابية، و جرائم التهريب ، الهجرة غير الشرعية....و أصبحت الجزائر دولة نموذجا تقتدي بها كل الدول في هذا المجال. بالتالي أصبح العالم يعتمد على الخبرة الجزائرية في المجال الأمني والاستخباراتي والعسكري للتصدي لمختلف التهديدات والأخطار العابرة للحدود خاصة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، ومع التحولات التي جاء بها الربيع العربي زادت حدة وخطورة التهديدات الإقليمية التي أضحت تهدد الاستقرار الداخلي للوطن و الأمن الاقليمي و لما لا الأمن و السلم العالميين و هذا طبعا انعكس سلبا على تنمية المناطق الحدودية و التي تأثرت من جراء ذلك . والاشكال الذي يطرح في هذا الصدد:

ماهي الآثار المترتبة عن عدم الاستقرار السياسي في المناطق الحدودية على واقع التنمية في دول المغرب العربي؟

المبحث الأول: التهديدات الأمنية و تأثيرها على التنمية.

أدركت الجزائر أن أمنها واستقرارها لا يتحقق بمجرد تامين إقليمها الجغرافي، بل يتعدى إلى الفضاءات الجيو–سياسية القريبة منها وحتى البعيدة،حيث أنها أصبحت مُهدَدة من طرف مصادر موجود ةفي دول الجوار، بسبب تنامي و ظهور فواعل ليست لها صفة قانونية دولية في الحركيات الأمنية، إذ لم يعد البعد الجغرافي تهديد يضمن الحماية المطلوبة للأمن، وأصبح من غير الممكن تحقيق أمن قومي بالنسبة للدول دون ضمان حدٍ أدنى من الاستقرار والتوازن الجيو– سياسيين في الأقاليم والدول المجاور لها،لذلك تطلب الأمر التعاون والتنسيق بين القيادات للحفاظ على الأمن المشترك.[i]

المطلب الأول:أسس التنمية على المناطق الحدودية

لا شك و أن المناطق الحدودية و خاصة الدول المغاربية تربطها روابط و مقومات مشتركة لغوية و عرقية و دينية و من ثم كان من الأولى أن تساهم هذه المقومات بشكل أو بآخر في تدعيم العلاقة بين هذه الأخيرة و تقويتها مما ينعكس ذلك ايجابا على العلاقة بين هذه الدول في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و حتى التنموية. بالتالي هناك اسس يمكن أن تساهم في تنمية المناطق الحدودية[ii]يمكن ايجازها في النقاط التالية:

أولا: اتحاد المغرب العربي كآلية لتجسيد الوحدة المغاربية و تحقيق التنمية:

ان مقومات الوحدة المغاربية أملتها المقومات المشتركة الجغرافية منها و التاريخية ، الاقتصادية و حتى الثقافية بحيث وصفه الدكتور مصطفى الفيلالي: أن: " متسع جغرافي متصل المفاصل متجانس الخصائص المناخية و السمات الطبيعية ، متكافئ في الموارد منابع الرزق، متجانس العمران ، و متقارب في الملامح البشرية ،يشكل على الضفاف الجنوبية من سواحل الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط جبهة عمرانية عريضة في أفقي حضاري موصوف، و يمتد على خطوط المواصفات التجارية....."[iii]

ما يستشف من خلال هذه المقولة أن المغرب العربي هو ساحة مفتوحة لمختلف الأنماط التجارية و الاقتصادية و الثقافية و بالتالي فدول المغرب تزخر بثروات هائلة تمكنه من تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة الا أن هذه الامكانيات ليست مستغلة الاستغلال الأمثل خاصة و أن هناك قواسم مشتركة ما بين شعوب المنطقة.

ثانيا: المقومات الاقتصادية لتحقيق سياسة تنموية ناجحة

تزخر الدول المغاربية بمجموعة من الثروات الاقتصادية و الاستراتيجية الهامة التي جعلت منها مطمعا للعديد من الدول حيث تمتلك هذه الأخيرة مجموعة من الثروات الطبيعية كالنفط و الغاز الطبيعي، مناجم الحديد و الفوسفات اضافة الى الامكانيات المعدنية و النباتية التي لم تستغل القدر الكافي و لم تحظ بالمستويات الاستثمارية اللازمة كل هذه المقومات انما استمدت من الموقع الجغرافي الهام لهذه الدول حيث أن الامتداد الجغرافي الواسع و التنوع المغاربي للموارد الأولية يعد مؤشرا على ضرورة توطيد أواصر الوحدة المغاربية على جميع الأصعدة في ظل وجود عدة قواسم مشتركة بين شعوب المنطقة و كان من الأجدر أن تستغل هذه الامكانات خاصة على المناطق الحدودية و جعلها تزخر باقتصاد متطور شأنها في ذلك شأن دول الاتحاد الأوروبي.[iv]الا أنه و أمام اشتعال فتيل حروب داخل بعض الدول أثر ذلك سلبا على مجال التنمية خاصة في ظل غياب الأمن و الاستقرار على الشريط الحدودي مما جعل اقتصادياتها هشة و منهارة و بالتالي انشار للعديد من الظواهر التي جعلت البعض منها كالجزائر مثلا تجند امكاناتها لحماية حدودها و صرف كل أموالها في سبيل تحقيق هذا الهدف.

المطلب الثاني: معيقات التنمية في المناطق الحدودية

ان سقوط الأنظمة السياسية في كل من تونس ليبيا و مصر و ما ترتب عن ذلك من آثار جد سلبية على الأمن الوطني الداخلي ، و في ظل تعقد الأمور و تداخلها من خلال زيادة انتشار السلاح، التطرف الديني، تجارة المخدرات و الهجرة غير الشرعية و الأخطر من ذلك هو تحالف الجريمة المنظمة مع الارهاب لتنويع مصادر تمويله بحيث أصبح يتم تهريب السجائر و الوقود من و الى الجزائر ثم تطور النشاط الى تهريب المخدرات الصلبة و السلاح.

أولا: غياب ما يسمى بالتنمية السياسية[v]

حتى تكون الدولة منتعشة في اقتصادها و قادرة على تحقيق تنمية مستدامة في شتى المجالات يجب أن تكون هناك قيادة حكيمة و رشيدة قادرة على تحمل المسؤولية المنوطة بها و ذلك من خلال تحقيق احتياجات مواطنيها و تلبية رغباتهم بزيادة مداخيلها و تنوع الانتاج و وضع سياسة اقتصادية حكيمة تنعش من خلالها الدول المجاورة. و في هذا السياق لا ريب و أن نشير الى وجود ما يسمى بالتبعية الاقتصادية الشديدة نحو الخارج كل ذلك أثر سلبا على الاقتصاد الداخلي للدول و جعلها تتخبط في مشاكل عويصة لا تستطع الدول أن تجد لها حلا .بسبب غياب قيادة حكيمة تسعى الى خدمة مصالح الدولة و بالدرجة الأولى مصلحة مواطنيها.

ثانيا: انتشار بعض الظواهر الخطيرة على المناطق الحدودية

لا يخفى على الكل أن اللاأمن و عدم الاستقرار السياسي في الدول المجاورة قد مس بدول أخرى كالجزائر مثلا في اطار ما أطلق عليه بالربيع العرب[vi]ي ترك أثرا مريعا في تلك الدول خاصة بعد أن أثبت فشلا ذريعا في تحقيق الأهداف المرجوة. و من ثمأصبح تلك الشعوب تعيش أوضاعا مزرية فكان لزاما عليها أن تسعى الى تحسين ظروفها الاجتماعية و الاقتصادية التي ازدادت سوء، فأمام غياب ما يسمى بالعيش الكريم انتشرت العديد من الظواهر الخطيرة منها **ظاهرة التهريب** مثلا بين الجزائر و تونس كتهريب المازوت، البترين، أنواع مختلفة من المواد الغذائية، و الأدوية و غيرها هذه الظاهرة لها انعكاس جد خطير على اقتصاد الدولة و على مواطنيها بالدرجة الثانية، حيث أن الظروف المزرية لسكان المناطق الحدودية هي التي دفعتهم الى هذه السبل للحصول على أموال تمكنهم من تحقيق مستلزماتهم.

اضافة الى انتشار **ظاهرة الهجرة السرية، و الارهاب**[vii]على المناطق الحدودية هذا كلف الدولة أموالا طائلة لمكافحة هذه الظاهرة من جهة، و تأمين الحدود الدولية للدولة من جهة ثانية .

فتظافر كل تلك المعيقات ساهم بشكل أو بآخر في تأخر في التنمية في المناطق الحدودية خاصة في ظل غياب مشاريع تنموية جد فعالة و مخططات جدية في هذه المناطق كل ذلك أثر عليها و جعلها على المحك.

ما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد الى أن هناك أيضا عوائق أو معيقات أخرى تعرقل عملية التنمية بين المناطق الحدودية ألا و هي: البعد الاقتصادي بين هذه الأخيرة حيث أن هناك العديد من الثغرات التي تعرقل عملية التنمية على أرض الواقع حتى وان اتفقت عليها هذه الدول بموجب وثائق قانونية .

رابعا: التحديات العلمية و التكنولوجية

تواجه الدول المغاربية مجموعة من التحديات العلمية و التكنولوجية الهائلة خاصة بعد ظهور ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة مثل كوريا الجنوبية، الهند ، و تايوان.... هذه الأخيرة التي أرست أسس صناعية متطورة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة و لا سبيل الى الدول المغاربية أن تحذو حذوها الا اذا تحولت الى قطب صناعي متكامل. حيث أن هناك نمطين أحدهما يشكل النمط المغربي التونسي الذي يعتمد على نوع من التصنيع الموجع الى السوق المحلية و النمط الثاني هو الجزائري الذي عن طريق صناعاتها الثقيلة التي تعتمد على تحويل الخامات و الصناعات الغازية و البترولية الموجهة الى الخارج . أما النمط الثالث فهو النمط الموريتاني الذي يعتمد أساسا على الصناعات الاستخراجية (الحديد و النفط)[viii].

المبحث الثاني: استراتيجية التنمية في المناطق الحدودية

حتى تتحقق تنمية شاملة على المناطق الحدودية يجب تبني استراتيجية جد ناجحة و فعالة تمكن سكان هذه المناطق من العيش الكريم و تحقيق أولويات الحياة ، الا أن هذا لن يتأتى بسهولة أو أن تبقى الأيادي الفاعلة مكتوفة الأيدي و انما يجب اتخاذ مجموعة من الاجراءات الواقعية لا النظرية التي تهدف في مجملها الى رسم و تبني سياسة اقتصادية تسعى من خلالها الى تحسين الأوضاع و الظروف الاقتصادية و جعلها تتماشى مع متطلبات الحياة الاجتماعية لكافة الشعوب ، و تحقيق تكامل و تكتل اقتصادي يضاهي اقتصاديات مختلف الدول في العالم.

المطلب الأول: ضرورة خلق تكامل اقتصادي ناجح

يتجسد هذا الفضاء من خلال تفعيل دور الاتحاد المغاربي الذي يسعى الى توحيد الجهود من أجل ايجاد قواعد تسعى الى التعاون و التكامل بهدف مواجهة كل التحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية الجديدة على الدول المغاربية ، الا أن هذا يبقى مجرد حلم ان صح التعبير فمنذ نشأة اتحاد المغرب العربي جل المواثيق و الاتفاقيات و القرارات الصادرة عنه مجرد حبر على ورق لم تتجسد على أرض الواقع.

و هذا بالأساس يقع كعائق أمام التنمية لذلك كان لزاما على هذه الدول أن تسعى الى خلق فضاء اقتصادي مشترك يمكن هذه الأخيرة من خلق بنية تحتية لتسهيل عمليات التبادل المشترك للسلع و البضائع و العمل على تطوير المناطق الحدودية و انعاشها[ix].

و يمكن تجسيد على التكتل أو التكامل من خلال[x]:

أولا: خلق مناطق للتبادل الحر بين دول المنطقة، أي في اطار سوق مفتوحة.

ثانيا: تقوية مكانة الاتحاد المغاربي بين التكتلات الاقتصادية الأخرى.

ثالثا: تفعيل الانتقال الحر للسلع و الخدمات و رؤوس الأموال.

رابعا: تحقيق الاستثمار المغاربي في مختلف المجالات.

خامسا: ضعف السياسات الصناعية و الاقليمية المغاربية

المطلب الثاني: تحقيق تكامل انتاجي بين مختلف الدول

حتى تكون الدول المغاربية منتعشة اقتصاديا يجب أن تكون هذه المشاريع مندمجة و متكاملة و أن تستقطب أسواقا موسعة حيث أن نجاح التكامل الانتاجي انما يمثل خطوة أساسية و هامة لتحقيق تكامل اقتصادي شامل يضمن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة على المدى البعيد.[xi]

يتحقق ذلك من خلال الابتعاد عن عملية حصر و جمع المواد الأولية و السلع الداخلة في المشاريع في منطقة واحدة بل موزعة على أكثر من دولة، واقامة مؤسسات اقليمية قادرة على تحقيق أهداف مشتركة تخدم مصالح دول المنطقة .

خاتمة:

نخلص في الأخير الى أن أمن المناطق الحدودية لن يتأتى الا باتفاق الدول فيما بينها على انتهاج سياسة أمنية موحدة تتظافر فيها الجهود لمكافحة و القضاء على كل ما من شأنه أن يمس بأمن و استقرار الدول و هذا ينعكس ايجابا عليها في المجال الاقتصادي حيث تسعى من خلالها هذه الدول الى تحقيق تنمية شاملة على كامل الشريط الحدودي و لن يتحقق ذلك الا بالاتفاق المشترك على تحقيق الامن و الاستقرار و توحيد سياسة مكافحة الظواهر الخطيرة كالإرهاب الخطير و الجرائم المنظمة، و التهريب .....

نصل في الختام الى جملة من النتائج يمكن ايجازها في النقاط التالية:

1- التأثير السلبي للثورات التي اندلعت و نشبت في بعض الدول المغاربية و التي كان لها انعكاس خطير على الدول في شتى المجالات و بالتالي حادت ثورات الربيع العربي عن الأهداف التي كانت قد رسمتها.

2- غياب الأمن في ظل تشتت القيادة داخل السلطة و من ثم اختلاف وجهات النظر و الايديولوجيات أثر سلبا على تبني استراتيجية أمنية فعالة.

3- تأثر الاقتصاد في الدول و ذلك بسبب نقص الأمن الاقليمي على المناطق الحدودية و تأخر التنمية على أغلب المستويات مما يستدعي الأمر اعادة التفكير في الاطار الهيكلي لسير المنظومة الاقتصادية.

4- انتشار ظواهر جد خطيرة على المناطق الحدودية كالتهريب، الارهاب ، الهجرة السرية و التي لها تأثير على الاقتصاد و من ثم تساهم في هشاشته و تراجعه.

5- صرف أكبر قدر ممكن من ميزانية الدول في مكافحة الظواهر الخطيرة كمكافحة الارهاب و التي تأثر نوعا ما على الجانب الاقتصادي و في مجال التنمية بصفة خاصة.

6- عدم جدوى و فعالية النصوص القانونية و الاتفاقيات الاقليمية بين الدول المغاربية و بقاؤها حبرا على ورق ليست لها أية فعالية من الناحية القانونية.

ومن خلال هذه النتائج نتوصل الى صياغة التوصيات الآتية:

1- تفعيل دور الاتحاد المغربي و جعله يواكب بقية التكتلات الأخرى .

2- ضرورة فتح المجال أمام الدول للتحاور فيما بينها من أجل التفكير في استراتيجية تنموية فعالة تضاهي تلم المعتمدة في الدول الأوروبية.

3- فتح أسواق مغاربية حرة في المنطقة تساهم في تنمية الاقتصادي المغاربي.

4- ضرورة تكاثف الجهود لاتباع سياسة اقتصادية ناجعة .استفادة الدول من تجارب البعض البعض في مجال مكافحة الارهاب و العمل على تحقيق الأمن و السلم على كامل الشريط الحدودي.

5- العمل على اتخاذ اجراءات صارمة تفتح المجال أمام الدول فيما يتعلق بالتجارة .

قائمة المراجع:

- مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر ، 2004.
- أنظر: أنظر: عباش عائشة، اشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم ا لسياسية و العلاقات الدولية تخصص رسم السياسيات العامة، جامعة الجزائر، 2007،2008.
- مصطفى الفيلالي، المغرب العربي، نداء المستقبل،مركز الوحدة العربية، ط3، بيروت، لبنان، 2005
- محمد الادريسي: اتحاد المغرب العربي في مربع الربيع العربي و الإرهاب و تجارة المخدرات و مشكل الصحراء، آراء و مناقشات، المستقبل العربي.
- لرباع الهادي، المدخل الانتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد6، 2015.
- ثناء فؤاد عبدالله، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي: قضايا أساسية، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، مصر، 2004.
- أمين بلعيفة، السياسات الاقليمية و انعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، دراسة في تأثير الاختلاف السياسي على التكاملالاقتصادي، مجلة أبحاث قانونية و سياسية، العدد الثالث، جامعة جيجل.
- توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الأجيل و الاحياء دار الاتحاد للكتاب العربي، دمشق، 2006.

[i]- أنظر: مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر ، 2004، ص22.

[ii]- أنظر: أنظر: عباش عائشة، اشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص رسم السياسيات العامة، جامعة الجزائر، 2007،2008، ص 58.

[iii]- مصطفى الفيلالي، المغرب العربي، نداء المستقبل،مركز الوحدة العربية، ط3، بيروت، لبنان، 2005، ص 19.

[iv]- أنظر: ثناء فؤاد عبدالله، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي: قضايا أساسية، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، مصر، 2004 ص 15.

- كذلك: عباش عائشة،المذكرة السابقة ، ص 59.

[v]- أنظر: عباش عائشة، المذكرة نفسها، ص 17 و ما بعدها.

[vi]- أنظر: محمد الادريسي: اتحاد المغرب العربي في مربع الربيع العربي و الإرهاب و تجارة المخدرات و مشكل الصحراء، آراء و مناقشات، المستقبل العربي، ص 136.

[vii]- أنظر: محمد الادريسي، المقال السابق، ص 137 و ما بعدها.

[viii]- لعجال اعجال محمد لمين، معوقات التكامل في اطار الاتحاد المغاربي و سبل تجاوز ذلك، مجلة المفكر، العدد الخامس، ص ص 29، 30.

[ix]- أمين بلعيفة، السياسات الاقليمية و انعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، دراسة في تأثير الاختلاف السياسي على التكامل

الاقتصادي، مجلة أبحاث قانونية و سياسية، العدد الثالث، جامعة جيجل، ص 70 و ما بعدها.

[x]– توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الأحيل و الاحياء دار الاتحاد للكتاب العربي، دمشق، 2006، ص 25.

– كذلك: أمين بلعيفة، المقال السابق، ص 99.

[xi]– لرباع الهادي، المدخل الانتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد6، 2015، ص ص170،171.